

Juristen und Aktivisten auf PiD Veranstaltung: 88 Milliarden Pfund stehen zur Verfügung, um die Konterrevolution zu finanzieren
Misr New Agency, 09. Mai 2011

قانونيون وحقوقيون بمنئدى شركاء التنمية: ٨٨ مليار جنيهه حصيلة صناديق خاصة بالبنوك لهينات حكومية هدفها تمويل الثورة المضادة في مصر



كتب: محمود سعد دياب

أكد الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون بجامعة عين شمس ورئيس اللجنة الشعبية لاستعادة الأموال المنهوبة من قبل رموز النظام المخلوع إلى خارج مصر أنه تم تشكيل لجنة للنظر في قضايا تضارب المصالح من شأنها وضع الدراسات والأبحاث لمكافحة الفساد عن طريق تضارب المصالح وتداخل الاختصاصات.

وحذر عيسى في مؤتمر حكم القانون والتنمية في مصر الذي عقده منتدى شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب بإشراف الدكتور مصطفى كامل السيد من الصناديق الخاصة والتي تستخدم حصيلتها في تمويل الثورة المضادة، منتقداً تقرير صادر من الجهاز المركزي للمحاسبات عن حصيلة الصناديق الخاصة والتي تصل إلى ٢٨ مليار جنيهه في حين أن البنك المركزي المصري أعلن عن مدى خطورة الصناديق الخاصة وأن حصيلتها تصل إلى ٨٨ مليار جنيهه.

وأشار عيسى إلى أنه وفقاً للقانون فإن البنك المركزي أعلن مخالفة الصناديق الخاصة للقانون حيث أنه يتم إنشاء صناديق خاصة تابعة للبنوك الخاصة وأنه تم حصر حصيلة أحد تلك الصناديق في بنكين فقط بلغت ٤٧٠ مليون جنيهه، مضيفاً إلى أن وزارة مثل الداخلية قامت برفع ثمن ترخيص السيارة من رسوم وصلت إلى ثلاثة آلاف جنيهه في حين أن الثابت أن ثمن الأوراق والدمغة اللازمة لاستخراج الرخصة ٢٨ جنيهه، أما الفارق فيتم توريده إلى الصندوق الخاص بوزارة الداخلية من أجل تمويل دفع مكافآت للضباط والإنفاق على الأمن المركزي الذي وصل عدده الإجمالي إلى مايقرب من مليون ونصف فرد مهمتهم التصدي لمحاولات التظاهر وتعبير المواطنين عن آرائهم وغيره مما كان يحدث من أفراد الأمن المركزي.

وأضاف عيسى أن الحكومة الحالية برئاسة الدكتور عصام شرف غير جادة في الحصول أو السعي لاسترداد الأموال المنهوبة في الخارج مرجعاً ذلك إلى أنها لم تقم حتى الآن بتوفيق أوضاعها إزاء اتفاقية مكافحة الفساد التابعة للأمم المتحدة والتي تساهم في التسهيل من تلك المهمة.

وأعلن أن الحكومة لن تستفيد شيئاً من دخول المتهمين بالاستيلاء على المال العام إلى السجون، ولن الفائدة الحقيقية تكمن في سياسة التفاوض لحصر ممتلكات

المتهمين والوصول إليها أولاً، لافتاً إلى أن عودة الأموال المنهوبة في ظل نظام العولمة أمر ليس مستحيلاً لكنه يحتاج إلى سنوات لأن رجال الأعمال الذين استفادوا من الفساد في عصر مبارك تفننوا في تهريب أموالهم مستشهداً بأحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني ورجل الأعمال المعروف حيث كشفت البورصة أن لايملك سوى ٤ آلاف جنيه فقط كأموال معلنة، مشيراً إلى أن البنك المركزي أعلن أنه تم تهريب ٦٥ مليار جنيه من مصر خلال السنوات العشرة الأخيرة بطريقة غير مشروعة.

وشدد عيسى على أن استعادة الأموال المنهوبة تتطلب شرطين هامين أولها حماية من يبلغ عن واقعة فساد أو عملية تهريب أموال للخارج وثانيها وجود تشريع يسمح بالتصدي للفساد وجرائم الاستيلاء على المال العام.

وحول علاقة القانون بالتنمية أشار عيسى إلى أن القانون يحقق التنمية من خلال عدالة التوزيع والقضاء على الفساد مشيراً إلى أن الفارق أن عدالة التوزيع في مصر لم تكن موجودة من الأساس ولو بنسبة ١% حيث أن الفارق بين أقل دخل وأعلى دخل في مصر يتراوح على سبيل المثال بين ١٠٠ جنيه و١٤ ألف جنيه في الأمر في اليابان مختلف حيث يتراوح الفارق بين ١٠٠ و٥٠٠ ين ياباني على سبيل المثال أيضاً.

فيما أشارت الدكتورة غادة موسى الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى أن الهدف من مكافحة الفساد هو الوصول إلى العدالة التي تعتبر حقاً من حقوق الإنسان الأساسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحريات المدنية والسياسية وأن مكافحة الفساد يعد أمر هام لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان عدالة توزيع الثروات في ظل سيادة القانون، مشيرة إلى أن ذلك الأمر لم يكن موجوداً في عهد النظام السابق على الإطلاق حيث أن الفساد كان له رجال يحمونه من مسئولين بكل مواقع الدولة خاصة وأن مصر كانت الدولة الوحيدة التي تسمح للوزراء بأن يكونوا أعضاء بمجلس الشعب المصري وهو أمر غير موجود في كل دول العالم معتبرة أن وجود الوزير ممثلاً للشعب يعد ازدواجية غير مفهومة في المسئولية وفساد مفضوح.

وأضافت الدكتورة غادة أن البعد القانوني للأسف غير موجود في الحديث عن ظاهرة الفساد السياسي لأنه ينظر إليه على أنه من الأسباب التي أدت إلى ذلك الفساد من واقع أنه كان هناك تباطؤ في تنفيذه وعدم تنفيذه في أحيان كثيرة، مؤكدة أن هناك في مصر والدول العربية ترسانة من التشريعات من شأنها مكافحة الفساد والقضاء عليه لو تم تفعيلها حيث أن مصر خلال ثلاثون عاماً كان يعطل مسئولوها العمل بالقانون على الرغم من توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٥.

وشددت على أن الفساد كان مستشري لأنه غالباً الجريمة الوحيدة التي تفتقر إلى وجود شخصية ملموسة للمجني عليه بخلاف جرائم القتل والسرقة خاصة وأن الجاني وهم رجال الأعمال والمسئولين كانوا يتفننوا في إخفاء معالم جريمتهم وأدواتها حتى يصعبوا على المحققين الوصول إليها، وأنه رغم ذلك فإن الثورة لم تقض على الفساد بأي صورة من الصور ولكنها قضت فقط على محركه.

